AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 34. No. 08. December Issue (2025)

FROM CONSTITUTIONAL LEGITIMACY TO 'JARWALAH': HOUTHI CRIMES IN THE SYSTEMATIC ERASURE OF YEMEN'S STATE IDENTITY

من الشرعية الدستورية إلى "الجَرْوَلَة": جرائم الحوثيين للمحو الممنهج لهوية الدولة اليمنية

Baidar Mohammed Mohammed Hasan[i], Wan Abdul Fattah Wan Ismail[ii], Hasnizam Hashim[iii] & Muneer Ali Abdul Rab[iv]

[i] (*Corresponding author*). Senior Lecturer, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. baidar1984@usim.edu.my
[ii] Professor, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. wanfattah@usim.edu.my
[iii] Associate Professor, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. hasnizam@usim.edu.my
[iv] Associate Professor, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. muneerali@usim.edu.my

Article Progress
***Received**: 26 August 2025* ***Revised**: 28 October 2025* ***Accepted**: 25 November 2025*

Abstract

This study critically analyzes the ideological and political project of the Houthi movement in Yemen, positing that its practices are not mere by-products of conflict but a systematic application of a totalitarian ideology aimed at dismantling the state and forcibly re-engineering society. The paper coins a new explanatory term, 'Jarwalah,' to define this phenomenon as a hybrid system that fuses the Jarudiyya Imamate doctrine, based on lineal supremacy, with the political and mobilization mechanisms of the Iranian 'Wilayat al-Faqih' model. This project constitutes a radical rupture with Yemen's social contract and republican constitution. Employing a three-dimensional qualitative methodology, the research combines a critical discourse analysis of the movement's foundational texts (the 'Malazim' of Hussein al-Houthi), a comparative legal-constitutional analysis, and an in-depth review of reports from the UN Panel of Experts, international organizations, and academic literature. The findings reveal a dual Houthi strategy: the systematic dismantling of state institutions paralleled by an organized assault on society's future through child recruitment, the ideologization of education, and the deliberate destruction of essential services. The study concludes that the 'Jarwalah' project amounts to 'sociocide': a methodical attempt to erase the collective identity of a nation. As such, it not only represents an existential threat to the Yemeni state but also fundamentally undermines any prospect for a just and sustainable peace.

Keywords: *Houthi, Yemen, Ideology, Jarwalah, Jarudiyya.*

ملخص البحث	تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي للمشروع العقدي والفكري لجماعة الحوثي في اليمن، حيث أنه ليس مجرد نتاج ثانوي للصراع، بل هو تطبيق منهجي لأيديولوجيا شمولية تستهدف تفكيك الدولة وإعادة هندسة المجتمع قسراً. تقترح الورقة مصطلحاً جديداً ومفسِّراً هو "الجَرْوَلَة" (Jarwalah)، لوصف هذه الظاهرة بوصفها منظومة هجينة تدمج عقيدة "الإمامة الجارودية" القائمة على الاصطفاء السلالي، مع الآليات التعبوية والسياسية لنموذج "ولاية الفقيه" الإيراني. ويشكل هذا المشروع قطيعة جذرية مع العقد الاجتماعي والدستور الجمهوري لليمن. تعتمد الدراسة على منهجية تجمع بين التحليل النقدي للخطاب للنصوص التأسيسية للحركة (ملازم حسين الحوثي)، والتحليل القانوني الدستوري المقارن، والمراجعة المعمقة لتقارير فريق خبراء الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والدراسات الأكاديمية. تكشف النتائج عن استراتيجية حوثية مزدوجة: تفكيك منهجي لمؤسسات الدولة، بالتوازي مع هجوم منظم على مستقبل المجتمع عبر تجنيد الأطفال، وأدلجة التعليم، وتدمير الخدمات الأساسية. تخلص الدراسة إلى أن مشروع "الجَرْوَلَة" يرقى إلى مستوى جريمة "الإبادة المجتمعية" أي محاولة محو الهوية الجمعية للأمة. وبذلك، فهو لا يمثل تهديداً وجودياً للدولة اليمنية فحسب، بل يقوّض بشكل أساسي أي إمكانية لتحقيق سلام عادل ومستدام. **الكلمات المفتاحية:** الحوثي، اليمن، الأيديولوجيا، الجرولة، الجارودية.

المقدمة

غالباً ما يُختَزل فهم الصراع اليمني المعقد في سرديتين مهيمنتين ولكنهما قاصرتين. الأولى هي المنظور الجيوسياسي الذي يصوره كـ"حرب بالوكالة بين السعودية وإيران (Baron, 2015; Zweiri, 2016)، وهو ما يُغفِل المشروع الأيديولوجي الخاص لجماعة الحوثي. أما السردية الثانية، فهي الإنسانوية التي، برغم أهميتها في حشد الدعم، تميل إلى "إلغاء تسييس الأزمة (Makara, 2023)، إذ تتعامل مع الكوارث كنواتج حتمية للحرب وليس كأدوات حرب ممنهجة.

في مواجهة هذا الاختزال، تَطرح هذه الدراسة فرضية مغايرة، وهي أن ممارسات الحوثي من أدلجة التعليم وتجنيد الأطفال إلى تسليح القضاء ليست انتهاكات عرضية أو نواتج ثانوية للفوضى، بل هي التطبيق المنهجي لأيديولوجيا شمولية تهدف إلى تفكيك الدولة وهدم المجتمع. تنطلق الدراسة من أن المشروع الحوثي هو هجين مركب يدمج بين إحياء عنيف لـ"الإمامة الجارودية"، القائمة على الحق الإلهي لسلالة معينة في الحكم، واستيراد آليات النموذج الثوري الإيراني المتمثل في "ولاية الفقيه" وعليه، يمثل هذا المشروع هجوماً

وجودياً يستهدف محو الجمهورية اليمنية وعقدها الاجتماعي ونسيجها الوطني (Brandt, 2017; Kuznetsov, 2024).

مشكلة البحث

تكمن المشكلة في غياب إطار تحليلي يربط انتهاكات الحوثي الممنهجة (تجنيد الأطفال، تغيير المناهج، انهيار الاقتصاد، تسييس القضاء) بجذرها العقدي وغايتها النهائية، مما يؤدي إلى معالجة مجزأة للأعراض واستجابات دولية فاشلة.

أهداف الدراسة

١. تحليل تبرير مشروع الحوثي العقدي والفكري لانتهاك حقوق الإنسان والدستور في اليمن.
٢. كشف آليات الحوثي في تفكيك هياكل الدولة واستبدالها بسلطات موازية موالية.
٣. دراسة استخدام الحوثي للاقتصاد والتعليم والمجتمع لإعادة برمجة الهوية وضمان مشروعه الشمولي.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة منهجاً وصفياً لتجميع ممارسات الحوثي عبر تقارير الأمم المتحدة والمنظمات والأدبيات، مع منهج تحليلي لتفكيك نصوص المليشيات العقدية والفكرية، وتحليل قانوني–دستوري مقارن لكشف القطيعة مع العقد اليمني. كما يتوج التكامل بصك مصطلح "الجرولة" كنموذج تحليلي يربط الأيديولوجيا بالممارسة ويفسر استراتيجية الإبادة المجتمعية للمليشيات الحوثية الهجينة.

الدراسات السابقة

Carboni, 2025, The Houthi Movement And The Management Of Instability In Wartime Yemen.

يحلل الباحث الآليات التي تستخدمها جماعة الحوثي لإدارة المناطق التي تسيطر عليها في ظل الحرب، متناولاً استراتيجيات الحوكمة القسرية وإدارة الفوضى كوسيلة لترسيخ السلط. وقد ركزت هذه الدراسة على الجانب العملي لإدارة عدم الاستقرار، لكنها لا تقدم إطاراً نظرياً يربط هذه الممارسات بالجذور العقدية الهجينة للمليشيات الحوثية. تحاول هذه الدراسة سد هذه الفجوة عبر تقديم مصطلح "الجرولة" كأداة تحليلية تفسر كيف أن هذه الإدارة الممنهجة للفوضى ليست مجرد تكتيك حربي، بل تطبيق للنظام العقدي–السياسي الهجين الذي يهدف لمحو الدولة.

Juneau, 2024. How War In Yemen Transformed The Iran Houthi Partnership.
استعرض الباحث تطور العلاقة بين إيران والحوثيين من تحالف تكتيكي إلى شراكة استراتيجية عميقة، مع التركيز على الدعم العسكري واللوجستي وأثره على موازين القوى. وقد قتصرت هذه الدراسة على البعد الاستراتيجي والجيوسياسي للعلاقة، دون التعمق في الاندماج الأيديولوجي. وتحاول هذه الدراسة تقديم فهماً أعمق من خلال مفهوم "الجرولة"، الذي يوضح أن العلاقة ليست مجرد دعم خارجي، بل استيراد ودمج لآليات "ولاية الفقيه" مع عقيدة "الإمامة الجارودية" لإنتاج نظام حكم شمولي جديد ومختلف.

Kendall, 2019. The Houthi 'State' In Yemen: A Modern Incarnation Of The Zaydi Imamate.
تقدم الباحثة تحليلاً مهماً يصف هيكل السلطة الحوثي بأنه محاولة لإحياء نموذج الإمامة التقليدي ولكن بأدوات حديثة، مع التركيز على أوجه التشابه بين الدولة الحوثية الناشئة والإمامة تاريخياً. على الرغم من أهمية ربط كيندال بين الحوثيين والإمامة، إلا أن هذه الدرسة تتجاوز هذا الوصف بتقديم مصطلح "الجرولة" الذي لا يرى المشروع الحوثي مجرد إحياء للماضي، بل يعتبره عملية "هجينة" تدمج بين رجعية الإمامة الجارودية والآليات القمعية المستوردة من نموذج "ولاية الفقيه" الإيراني، مما يمثل كياناً سياسياً أكثر خطورة.

Brandt, 2017. Tribes And Politics In Yemen: A History Of The Houthi Conflict.
يقدم الباحث تحليلاً تاريخياً وسوسيولوجياً لأصول الصراع، مع التركيز على دور البنية القبلية والسياسات اليمنية التي أدت إلى صعود الحوثيين. تركز دراسة بعلى السياقات التاريخية والاجتماعية التي مهدت للصراع، لكنها لا تقدم إطاراً مفاهيمياً لتحليل المشروع الحوثي الحالي في جوهره العقدي وأهدافه النهائية لتفكيك الدولة. وسوف تقدم هذه الدراسة هذا الإطار من خلال مفهوم "الجرولة"، الذي ينتقل من تحليل أسباب الصعود إلى تشريح طبيعة المشروع نفسه وهدفه المتمثل في "الإبادة المجتمعية".

الإطار النظري والمفاهيمي

تقترح الدراسة اعتماد مفهوم الإبادة المجتمعية كإطار نظري أساسي. هذا المفهوم، وعلى عكس مصطلح الإبادة الجماعية الذي يركز على التدمير المادي لجماعة بشرية، يركز على التدمير المتعمد والمنهجي للبنى التحتية الاجتماعية، والمؤسسات، والعلاقات الاجتماعية، والروابط الثقافية التي تجعل وجود جماعة ما ككيان سياسي واجتماعي وهووي متماسك أمراً ممكناً. يتيح لنا هذا الإطار تحليل ممارسات الحوثيين ليس كجرائم حرب معزولة، بل كأدوات منسقة ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى:

١. محو الذاكرة الجماعية عبر إعادة كتابة التاريخ.
٢. تفكيك المؤسسات واستبدالها بهياكل موازية.
٣. تمزيق النسيج الاجتماعي بزرع الانقسامات الطائفية والسلالية.
٤. استهداف المستقبل عبر التلقين الأيديولوجي للأطفال وعسكرتهم.

نحو مفهوم جديد لفهم الظاهرة الحوثية: "الجَرْوَلَة" (Jarwalah)

إن التحليلات القائمة، رغم أهميتها، تظل قاصرة عن التقاط الطبيعة الهجينة والفريدة للمشروع الحوثي، الذي لا هو مجرد إحياء تقليدي للإمامة الجارودية، ولا هو استنساخ كامل لنموذج "ولاية الفقيه" الإيراني. ولفهم هذا الاندماج العضوي بين مكوّنين يبدوان متناقضين؛ الأول هو العقيدة الجارودية، وهي منظومة رجعية تاريخية تؤسس لشرعية الحكم على أساس الاصطفاء السلالي الوراثي؛ والثاني هو نظام ولاية الفقيه، وهو نموذج يؤسس لدولة شمولية مركزية ذات أذرع أمنية وعقائدية معقدة

تقترح هذه الدراسة صكّ وتأسيس مصطلح جديد: "الجَرْوَلَة" (Jarwalah). حاول الباحثون نحت مصطلح "الجَرْوَلَة" من خلال الدمج اللغوي والمفاهيمي بين كلمتي "الجارودية" و"الولاية" وذلك للتعبير عن الظاهرة الحوثية في اليمن، وهذا المصطلح لا يهدف إلى مجرد الوصف، بل إلى تقديم أداة تحليلية جديدة تصف العملية والنظام الذي أنتجه هذا الاندماج، وبالتالي، فإن "الجَرْوَلَة" تُعرّف في هذا البحث بأنها: "العملية المنهجية المدمجة بين الجارودية وولاية الفقيه من أجل تحقيق هدف العقيدة "الجارودية" لإقامة دولة إمامية قائمة على التفوق السلالي والمحو الكامل للعقد الاجتماعي للجمهورية اليمنية" (تعريف الباحثين).

وبهذا المعنى، فإن ما تقوم به ميليشيا الحوثي في اليمن ليس مجرد تمرد أو حكم بالأمر الواقع، بل هو عملية "جَرْوَلَة" مستمرة للدولة والمجتمع، ولذلك فهي تأخذ "الروح" السلالية المتعالية من الجارودية، وتلبسها "الجسد" التنظيمي القمعي لولاية الفقيه، لتخلق بذلك وحشاً سياسياً هجيناً لم يشهد له تاريخ المنطقة مثيلاً. إن استخدام هذا المصطلح الجديد يسمح لنا بتجاوز ثنائية (تقليدي/حديث) و(محلي/مستورد)، لفهم الظاهرة الحوثية كتركيب جدلي فريد يتطلب أدوات مفاهيمية خاصة به.

المبحث الأول: الصدام الوجودي بين مشروع الجمهورية والإمامة

لا يمكن فهم حجم الكارثة اليمنية أو الطبيعة المنهجية لممارسات ميليشيا الحوثي دون العودة للصدام الجذري والوجودي بين رؤيتين متعارضتين لمفهوم الدولة، ومصدر شرعية السلطة، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. لا يتناول هذا المبحث الصراع كخلاف سياسي تقليدي حول توزيع الثروة والسلطة ضمن إطار متفق عليه، بل كصدام بين عقدين اجتماعيين متناقضين وغير قابلين للتوفيق: الأول، هو العقد الاجتماعي للدولة اليمنية الجمهورية الحديثة، والذي تأسس عبر نضالات طويلة وتوج بإعلان الجمهورية عام ١٩٦٢م، ودستور الوحدة عام ١٩٩١م، ويقوم على مبادئ الحداثة السياسية من مواطنة متساوية، وسيادة شعبية، وسيادة للقانون.

والثاني، هو العقد الاجتماعي الثيوقراطي السلالي الذي يسعى الحوثيون لفرضه بالقوة، والذي يعيد إنتاج مفاهيم ما قبل الدولة الحديثة من حق إلهي في الحكم، ورعية خاضعة، وامتيازات قائمة على النسب، وهذا يمثل صراع بين شرعية دستورية تعاقدية وشرعية إلهية مزعومة، بين دولة المواطنين ودولة "السادة" والعبيد.

المطلب الأول: مشروع الجمهورية اليمنية "العقد الاجتماعي اليمني"

يمثل دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩١م (وتعديلاته) وثيقة تاريخية تتجاوز كونها مجرد نص قانوني؛ كونها تمثل تتويجاً للعقد الاجتماعي الذي توافق عليه اليمنيون بعد عقود طويلة من الانقسام والحكم الاستبدادي، سواء كان الإمامي السلالي في الشمال أو الشمولي الاشتراكي في الجنوب (Dresch, 2000). ولم تكن المبادئ الأساسية التي أرساها الدستور مستوردة أو منقطعة عن جذور الأمة الحضارية والدينية، بل كانت، في جوهرها، تجسيداً معاصراً وتطبيقاً مؤسسياً للمبادئ الدستورية العليا التي أرستها مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي تمثل البنيان الحقيقي للدولة العادلة.

ويمكن تحليل هذا التوافق العميق بين المشروع الدستوري اليمني الحديث ومقاصد التشريع الإسلامي عبر ثلاثة أركان أساسية، مثّل كل منها هدماً مباشراً وفلسفياً لأسس الإمامة السلالية التي يسعى الحوثيون لإحيائها.

الفرع الأول: السلطة في دستور الجمهورية اليمنية

ينص دستور الجمهورية اليمنية كما ورد في المادة (٤) نصاً صريحاً لا لبس فيه على أن: "الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاءات والانتخابات العامة، وبشكل غير مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة (Republic of Yemen, 1991) وهذه المادة منبثقة من مبدأ "الشورى" كقيمة حاكمة في التشريع الدستوري الإسلامي. فالنص القرآني يأمر النبي ﷺ، وهو المؤيد بالوحي، بمشاورة المسلمين في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

كما جعل الله الشورى صفة أساسية وملازمة للمجتمع المسلم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٣٨)، مقرونةً بأركان الدين العظام كالصلاة. فالسيادة الشعبية، المعبر عنها اليوم من خلال الانتخابات والمجالس النيابية والرقابة البرلمانية، ليست إلا آلية معاصرة ومنظمة لتحقيق هذا المبدأ التشريعة الدستوري الإسلامي الأصيل، وتأكيداً على أن الحكم في الإسلام ليس حقاً إلهياً مطلقاً وموروثاً لفرد أو سلالة، بل هو أمانة ومسؤولية تعاقدية تمنحها الأمة لمن تختاره وتراقبه وتحاسبه وتعزله إن لزم الأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية الوجودية لهذا المبدأ تكمن في أنه ينزع القداسة عن الحاكم، وينقل الشرعية من الاستبداد الكهنوتي الطاغي إلى الشعب، ويحول السلطة من غنيمة أو امتياز إلى خدمة وعقد. وبهذا، هدم دستور الجمهورية اليمنية الأساس اللاهوتي الذي قام عليه حكم الإمامة لأكثر من ألف عام، والذي اعتبر الحكم حقاً إلهياً حصرياً في سلالة محددة ("البطنين")، لا يجوز للشعب فيها رأي أو اختيار أو محاسبة (Haykel, 2003, Serjeant, 1969; Dresch, 2000).

وجاءت المادة (٤١) من الدستور لتهدم الركن الثاني والأكثر رسوخاً للإمامة، وهو التمييز السلالي والهرمية الاجتماعية، حيث نصت المادة بوضوح على أن "المواطنين جميعهم متساوون أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي" (Republic of Yemen, 1991). كان هذا المبدأ ثورة حقيقية في مجتمع ظل لعقود طويلة يعاني من بنية طبقية عنصرية، تتربع على قمتها طبقة "السادة" الهاشميين الذين يتمتعون بامتيازات دينية واقتصادية وسياسية متوارثة، وتتدرج تحتهم طبقات أخرى ذات حقوق منقوصة، وصولاً إلى قاعدة عريضة من عامة الشعب المحرومين من أبسط الحقوق.

هذا المبدأ لم يكن مجرد نص قانوني مستحدث، بل كان مشروعاً لتحرير المجتمع من أغلال التمييز وتأسيس هوية وطنية جامعة تقوم على أساس "المواطنة" فقط. وهو يترجم المبدأ الإسلامي الأصيل الذي أعلنه النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع، تلك الوثيقة الإنسانية الخالدة: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِي عَلَى أَعْجَمِي، ... وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى} (مسند أحمد، ٢٣٤٨٩).

وهو تطبيق مباشر للنص القرآني: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣). وبذلك، فإن دستور الجمهورية، بتأكيده على المساواة المطلقة بين المواطنين، كان يطبق أحد أعظم مقاصد الشريعة في بناء مجتمع قائم على الكفاءة والعمل الصالح والعدل، لا على خرافات النسب والادعاءات السلالية.

من جهة أخرى، وفي ظل نظام الإمامة، كانت مشيئة الإمام ورغباته هي القانون المطلق. لم تكن هناك مؤسسات أو دساتير يمكن أن تحد من سلطته، فكانت حياة الناس وأموالهم وحرياتهم رهينة قرارات فردية (Halliday, 2002; Dresch, 2000). جاءت المادة (٤٧) من الدستور لتؤسس للركن الثالث للجمهورية: مبدأ "سيادة القانون"، والذي "يخضع له جميع المواطنين وجميع سلطات الدولة". هذا المبدأ يعني أن الجميع، من رئيس الجمهورية إلى أبسط مواطن، يخضعون لنفس القانون الذي تضعه سلطة تشريعية منتخبة وتطبقه سلطة قضائية مستقلة (Republic of Yemen, 1991).

هذا المبدأ هو الضمانة الأساسية لحماية الحريات ومنع عودة الاستبداد بأي شكل من الأشكال، ولهذا كفل الدستور اليمني الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بشكل مفصل .هذا المبدأ هو أيضاً في صميم رسالة الإسلام، الذي جاء لإقامة دولة المؤسسات والقانون لا دولة الأهواء والأفراد. فالله تعالى يأمر أمراً قاطعاً بتحقيق العدل عبر حكم مؤسسي ومستقر، فيقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: ٥٨).

فالعدل لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قانون واضح ومستقل ومؤسسات قادرة على تطبيقه على الجميع سواسية، وهو ما يتناقض جذرياً مع فكرة الحكم المطلق للفرد. وبذلك، فإن دستور الجمهورية كان في

جوهره متناغماً مع مقاصد الشريعة في حفظ "الكليات الخمس" (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) (Al-Shatibi, n.d.) التي تشكل إعلاناً سماوياً لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: المشروع الحوثي وهدم العقد الاجتماعي اليمني

يقوم المشروع الحوثي كنقيض وجودي لكل مبدأ من المبادئ التي تأسس عليها العقد الاجتماعي اليمني الحديث. إنه لا يهدف إلى إصلاح الدولة أو المشاركة فيها، بل إلى هدمها بنيوياً وفلسفياً وإعادة بناء نظام الإمامة السلالية في نسخة أكثر تطرفاً، عبر استعادة العقيدة السياسية للإمامة وتحديثه وتغليفه بأدوات قمعية وتنظيمية حديثة. يتجلى هذا الهدم الممنهج عبر ثلاثة محاور أساسية تقوض أركان الجمهورية اليمنية.

الفرع الأول: عقيدة الولاية والاصطفاء الإلهي

يعود الفكر الحوثي في جوهره العقائدي إلى عقيدة "الولاية" و"الاصطفاء الإلهي"، التي يدعي أصحابها أن الله قد خص "آل البيت" بحق إلهي سماوي حصري وأبدي في حكم الأمة. يقول مؤسس الحركة، حسين الحوثي، في إحدى محاضراته (ملازمه) بشكل صريح، مؤكداً على الطبيعة الإلهية للسلطة: "هل هناك أهم من أن يعرف الناس من هو وليهم؟ من هو قائدهم؟ هذه المسألة ليست بسيطة، الله هو الذي تولى بنفسه أمرها" (Al-Houthi, n.d. a).

وهذا المفهوم للحاكمية الإلهية الحصرية لا يلغي فقط سيادة الشعب، بل يصور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية على أنها تعدٍّ على الحق الإلهي. وفي بعض محاضرته، يصور الحوثي المشاركة الشعبية أنها ليس كخيار سياسي، بل مؤامرة غربية و"بدعة وضلال" تهدف لإبعاد الأمة عن قيادتها الربانية، مما يجعل رفضها واجباً دينياً وليس مجرد موقف سياسي (Al-Houthi, n.d. a).

هذا الخطاب ليس مجرد رأي فقهي، بل هو أساس لاهوتي سياسي يلغي تماماً أي دور أو سيادة للشعب في اختيار حكامه. ويعتبر هذا الفكر، المستمد من التراث الجارودي المتطرف، أن أي شكل من أشكال الممارسة السياسية كالانتخابات أو الاستفتاءات هو "بدعة" وضلال، وتعدٍّ على الحق الإلهي. وبالتالي، فإن الديمقراطية وسيادة الشعب في الفكر الحوثي لا تمثلان فقط خياراً سياسياً خاطئاً، بل تمثلان "كفراً" وخروجاً عن الدين (Al-Houthi, n.d. b).

وعلى أرض الواقع، تُرجمت هذه العقيدة والفكر الحوثي إلى تدمير كامل وممنهج لكل آليات السيادة الشعبية. فمنذ انقلابهم، ألغت الميليشيا الانتخابات، وحلت البرلمان المنتخب، واستبدلت الإرادة الشعبية الحرة بـ "البيعة" القسرية أو الولاء المطلق لشخص "السيد" الذي لا يجرؤ أحد على مساءلته أو محاسبته (International Crisis Group, 2017; Salisbury, 2017). وبذلك، تمثل الأيديولوجيا والممارسة الحوثية نقيضاً مباشراً ووجودياً للمادة (٤) من الدستور، حيث تستبدل سيادة الشعب بسيادة "السيد"، وتحول

المواطنين من مصدر للسلطة إلى مجرد أتباع يحتاجون إلى ولاية، ورعية لا تملك من أمرها إلا الطاعة العمياء (Brandt, 2017).

الفرع الثاني: العنصرية والتمييز

إن جوهر المشروع الحوثي هو مشروع عنصري وتمييزي. كونه لا يرى اليمنيين مواطنين متساوين لهم نفس الحقوق والواجبات، بل يقسمهم بشكل بنيوي إلى طبقتين: "السادة" (الطبقة الهاشمية التي تدعي لنفسها النسب النبوي والتي تعتبر نفسها الحاكمة بأمر إلهي)، و"العبيد" (وهم بقية الشعب اليمني بكل فئاته ومكوناته). هذا الفكر لم يبق مجرد خطاب ديني متعال، بل تمت ترجمته إلى سياسات وممارسات تكرس هذا الفصل العنصري على أرض الواقع (Shuja al-Deen, 2019; Putzel & Van Der Kalen, 2021).

وقد تم تحليل البعد السلالي والتمييزي في الخطاب والممارسة الحوثية بشكل مفصل من قبل العديد من الباحثين المتخصصين. فهم يشيرون إلى أن تركيز حسين الحوثي في "ملازمه" على حصر "الهداية" و"القيادة" في "آل البيت" ليس مجرد تأكيد على مكانة روحية، بل هو أساس لشرعنة التفوق السياسي والاجتماعي لهذه السلالة على حساب مكونات المجتمع اليمني الأخرى (Brandt, 2017; Vom Bruck, 2005).

وبالتالي، يتم تفكيك مبدأ المواطنة المتساوية واستبداله بنظام قائم على الامتيازات الموروثة بالولادة، وهو ما يمثل جوهر العنصرية السلالية. وأخطر مثال على ذلك هو إعادة إحياء "ضريبة الخمس" التي كانت سائدة في عهد الإمامة البائد، وتنص على اقتطاع خمس (٢٠٪) من موارد البلاد الطبيعية وثرواتها (بما في ذلك النفط والغاز والمعادن والزكاة والجمارك وغيرها) لصالح بني هاشم. هذه الضريبة، التي تم تشريعها وتطبيقها بقوة السلاح في مناطق سيطرة الحوثيين، لا تمثل نهباً منظماً للمال العام فحسب، بل هي، ترسيخ مؤسسي للتمييز العنصري، وتطبيق عملي لفكرة وجود سلالة "مقدسة" لها حقوق مالية وسياسية أعلى من بقية الشعب (Al-Muslimi, 2021).

علاوة على ذلك، تم تطبيق هذا التمييز في كافة مفاصل "الدولة"، حيث تم حصر المناصب القيادية العليا (السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية) فيمن ينتمون إلى هذه السلالة. في مخالفة وضحة للمادة (٤١) من الدستور اليمني، وهم بذلك يهدمون الدستور اليمني بالكامل ويستبدلون مبدأ "المواطنة المتساوية" بنظام طبقي عنصر يدمر الهوية الوطنية الجامعة ويؤسس لانقسام عمودي خطير في المجتمع.

الفرع الثالث: السيادة للسيد وليس للقانون

ألغت ميليشيا الحوثي مبدأ سيادة القانون بشكل كامل وأحلت محله حكم الميليشيا المطلق القائم على القوة الغاشمة والترهيب والولاء الشخصي، فلا يوجد قانون يعلو على توجيهات سيدهم أو قرارات المشرف الأمني.

وتم تعطيل الدستور والقوانين النافذة، وتسليح القضاء (كما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني)، وإنشاء شبكة واسعة من السجون السرية خارج أي إطار قانوني، وممارسة القتل خارج نطاق القضاء والإخفاء القسري وتفجير المنازل دون أي رادع قانوني أو أخلاقي (Salisbury, 2017; Kendall, 2019).

إن نظام "المشرفين" الذي أنشأته مليشيات الحوثي هو التجسيد العملي لتدمير سيادة القانون. حيث يتم تعيين مشرف حوثي في كل وزارة ومؤسسة ومحافظة وحتى حارة، وهذا المشرف (الذي لا يتمتع بأي صفة قانونية) يمتلك سلطة فعلية مطلقة تتجاوز سلطة المسؤول الرسمي (الوزير أو المحافظ أو مدير المؤسسة). وتقيد تقارير موثقة عديدة، بما فيها تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة، أكدت أن هذه الشبكة الموازية هي التي تحكم فعلياً، وتتخذ القرارات الاستراتيجية، وتسيطر على الموارد، وتنفذ "توجيهات" القيادة العليا (UN Panel of Experts on Yemen, 2021; Amnesty International, 2021; Yemeni Network for Rights and Freedoms, 2021).

وبهذا، يعيد الحوثيون إنتاج نموذج الدولة الاستبدادية في أبشع صورها، حيث لا أمان للمواطن على حياته أو ماله أو عرضه، وهو ما يتناقض بشكل كامل وجوهري مع مقاصد الشريعة في حفظ الكليات الخمس، ومع كل مواد الدستور التي تضمن حقوق وحريات المواطنين (Kendall, 2019).

المطلب الثالث: استعارة "ولاية الفقيه": لتحديث أدوات الإمامة الرجعية

إذا كانت العقيدة الإمامية الجارودية تمثل "روح" المشروع الحوثي، فإن النموذج التنظيمي الإيراني المتمثل في "ولاية الفقيه" يمثل "الجسد" أو "الهيكل" الذي سمح لهذه الروح الرجعية بالتمظهر في شكل دولة قمعية حديثة، ولتحقيق هذا المشروع الرجعي، استعارت المليشيات الحوثية، أدوات تنظيمية وهيكلية حديثة من حليفتها، إيران، ولقد وفّر هذا النموذج المستورد للحوثيين ما كان ينقص الأئمة القدامى تاريخياً: القدرة على بناء دولة بوليسية وأمنية وعقائدية مركزية وحديثة وشديدة الفعالية في القمع والسيطرة (Haykel, 2015).

الفرع الأول: الدمج بين نموج الإمامة الجارودية وولاية الفقيه

لقد قام الحوثيون بدمج براغماتي بين نموذج ولاية الفقيه الذي يؤسس لسلطة دينية مطلقة تهيمن على مؤسسات الدولة الرسمية، وبين الطموحات التاريخية للإمامة الجارودية في اليمن. وقد أدى هذا التهجين العقدي التنظيمي إلى ولادة هيكل سلطة هجين واستبدادي يركز السلطة الدينية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والتشريعية والقضائية، في شخص عبد الملك الحوثي، الذي تعكس سلطته سلطة المرشد الأعلى في إيران (Kuznetsov, 2024)، ولكن لإضفاء الشرعية المحلية على هذه السلطة المستوردة، يتم تغليفها بخطاب الإمامة، والادعاء بأن "السيد" هو من سلالة النبي محمد ﷺ، وبالتالي يتم استمالة الحساسيات الدينية والقبلية التقليدية في اليمن لتمرير مشروع سياسي في جوهره القمعي والتنظيمي (Juneau, 2024).

الفرع الثاني: تطبيق هيكلة السلطة المزدوجة

إن أحد أخطر مظاهر استنساخ النموذج الإيراني هو تطبيق هيكلية السلطة المزدوجة، والتي تقوم على وجود سلطتين متوازيتين: سلطة الدولة الرسمية (وهي شكلية ومجرد واجهة)، وسلطة ما يسمى بالثورة (وهي السلطة الحقيقية والعميقة والحاكمة). ففي صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين اليوم، هناك "حكومة" و"مجلس سياسي أعلى" و"برلمان"، وهي مؤسسات لا تملك أي سلطة حقيقية لاتخاذ القرار، وبجانبها، توجد المؤسسات الثورية التي تمثل الدولة العميقة والتي تدير كل شؤون الدولة بشكل فعلي.

وأهمها: "مكتب قائد الثورة" الذي يصدر التوجيهات العليا، "جهاز الأمن الوقائي" وهو جهاز استخبارات عقائدي قوي وموازٍ لأجهزة الدولة الرسمية مهمته حماية ما يسمى بـ"الثورة" وقمع أي معارضة، و"جهاز الجهاد التربوي" المسؤول عن إعادة صياغة المناهج وتلقين العقيدة والفكر الحوثي الجارودي في كل مؤسسات الدولة والمجتمع (Carboni, 2025). هذا الهيكل السلطوي المزدوج يتعارض بشكل جوهري وكامل مع مبدأ وحدة السلطة التنفيذية ومسؤوليتها أمام البرلمان كما ينص دستور الجمهورية اليمنية (Republic of Yemen, 1991, Articles 89 & 133).

فالسلطة النهائية لا تكمن في القانون أو الدستور، بل في الإملاءات غير المكتوبة والتوجيهات الشفهية التي تصدر من "قائد الثورة" عبر شبكاته الموازية، مما يجعل مؤسسات الدولة مجرد واجهة فارغة تستخدم لإضفاء شرعية شكلية على حكم الميليشيا المطلق (Dostal, 2021).

الفرع الرابع: الاندماج الفكري والعقائدي والاستراتيجي مع محور ما يسمى بالمقاومة

لم يعد الحوثيون مجرد مليشيا محلية ذات مطالب محلية، بل أصبحوا جزءاً في ما يسمى بـ "محور المقاومة" الذي تقوده إيران في المنطقة. هذا الاندماج لم يكن مجرد تحالف سياسي، بل هو اندماج استراتيجي وعقائدي. لقد وفر هذا الارتباط للحوثيين دعماً عسكرياً ومالياً ولوجستياً وتقنياً هائلاً، بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة (Juneau, 2024; Thompson & Watling, 2022).

وبهذا المزيج الخطير والسام بين أيديولوجيا الإمامة الجارودية السلالية المتخلفة وأدوات القمع الشمولية المستوردة من أيران ولاية الفقيه، أنشأ الحوثيون مشروعاً يمثل التجسيد العملي لعملية "الجَرْوَلَة" ممنهجة للدولة، وهو مشروع لا يمثل فقط تهديداً للشرعية الدستورية اليمنية، بل تهديداً وجودياً لفكرة الدولة اليمنية المستقلة ذاتها، ولكن في المقابل، جرّد هذا الاندماج مليشيات الحوثي من أي طابع وطني أو يمني خالص، وحولهم إلى أداة وظيفية في استراتيجية إيران الإقليمية، لتنفيذ أجندة لا علاقة لها بمصالح الشعب اليمني.

المبحث الثاني: التدمير الممنهجي لهياكل الدولة

بعد أن استعرض المبحث الأول الأساس النظري للصدام الوجودي الذي أنتج ظاهرة "الجَرْوَلَة"، ينتقل هذا المبحث إلى استعراض الترجمة العملية والوحشية لهذه الظاهرة على أرض الواقع. يتناول هذا القسم بالتفصيل كيف انتقلت ميليشيا الحوثي من مجرد رفض عقدي فكري للدستور، إلى عملية تفكيك ممنهج ومستمر لهياكل الدولة المادية كجزء من مشروع "الجَرْوَلَة" الشامل، هذه العملية لم تكن فوضوية أو عشوائية كما قد تبدو للوهلة الأولى، بل اتبعت استراتيجية متكاملة ومتعددة الأوجه تهدف إلى إزالة كل أثر للدولة اليمنية المدنية الحديثة وإحلال بنية الدولة الثيوقراطية السلالية الأمنية محلها. سيقوم هذا المبحث بتحليل هذه الاستراتيجية التدميرية عبر ثلاثة محاور مترابطة ومتكاملة:

١. الانقلاب على المؤسسات الدستورية وإنشاء دولة موازية عميق.
٢. تسليح النظام القضائي لتحويله من أداة للعدالة إلى أداة للانتقام والنهب المنظم.
٣. هندسة الانهيار الاقتصادي لخلق مجتمع فقير، وتابع، وغير قادر على المقاومة.

المطلب الأول: الانقلاب على المؤسسات الدستورية وإنشاء الدولة السلالية الموازية

حيتنما سيطرت مليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، لم تضيع وقتاً في تنفيذ أجندتها الحقيقية: فقد عمدت إلى إزالة الدولة القائمة وبناء دولتها الخاصة (Salisbury, 2017). وتمت هذه العملية عبر خطوات مدروسة ومراحل متتالية، بدأت بالإطاحة بالشرعية الدستورية عبر "الإعلان الدستوري" في فبراير ٢٠١٥ وانتهت بتأسيس نظام حكم موازٍ (International Crisis Group, 2016). هذا النظام الموازي يتحكم في كل مفاصل الحياة ويجعل من مؤسسات الدولة الرسمية مجرد هياكل فارغة، وذلك عبر شبكة من المشرفين الذين يسيطرون بشكل فعلي على الوزارات والهيئات الحكومية (UN Security Council, 2018). وقد تم ذلك عبر خطوات من أهمها:

الفرع الأول: تحييد وإزالة رموز الشرعية الدستورية المنتخبة

بعد سيطرة المليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء، تم فرض الإقامة الجبرية على الرئيس عبد ربه منصور، ورئيس الوزراء، وأعضاء حكومته، في عملية حصار مهينة لمنازلهم استمرت لأسابيع وانتهت بإجبارهم على تقديم استقالاتهم تحت التهديد والضغط النفسي. لم يكن الهدف من هذه العملية تغيير أشخاص، بل كان إعلان انتهاء العملية السياسية الانتقالية التي قامت على المبادرة الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتي كانت تمثل آخر تجسيد للعقد الاجتماعي اليمني (International Crisis Group, 2017).

الفرع الثاني: تحييد دستور الجمهور اليمنية وستبداله بالإعلان الدستوري السلالي

تُوّج هذا المسار العدواني بإصدار ما سمي بـ "الإعلان الدستوري" في ٦ فبراير ٢٠١٥ (UN Security Council, 2016). هذا الإعلان لم يكن وثيقة دستورية أو قانونية بقدر ما كان بيان انقلاب عسكري صريح (International Crisis Group, 2016)، أعلن حل مجلسي النواب والشورى، وأنشأ "لجنة ثورية عليا" برئاسة محمد علي الحوثي، حيث منحت هذه اللجنة نفسها، بموجب هذا الإعلان، كافة صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء، لتصبح السلطة المطلقة والحاكم الفعلي للمناطق الخاضعة لسيطرتها (Ardemagni, 2017).

وبهذه الخطوة الممنهجة تم استبدال العقد الاجتماعي اليمني الذي توافق عليه الملايين، بإردة ميليشيا مسلحة لا تمثل إلا نفسها وعقيدتها وفكرها السلطوي السلالي الذي لا يمثل أي عمق في اليمن ولا يحظى بإي حاضنة شعبية.

الفرع الثالث: استبدال الحكومة الشرعية بالمجلس السياسي الأعلى للمليشيات الحوثية

تم إنشاء "المجلس السياسي الأعلى" في منتصف عام ٢٠١٦ بالشراكة المؤقتة مع جناح صالح من حزب المؤتمر الشعبي العام (Salisbury, 2017). لكن هذا المجلس ظل مجرد عن أي صلاحيات، حيث أن السلطة الحقيقية ظلت محصورة في هياكل غير رسمية وغير دستورية، كون الأداة الأكثر فعالية وقوة هي شبكة المشرفين، حيث قامت الميليشيا بتعيين "مشرف" في كل وزارة، وكل مؤسسة حكومية، وكل محافظة ومديرية، بل وتغلغلت الشبكة لتصل إلى مستوى الجامعات والمستشفيات والأحياء (UN Security Council, 2019).

ولذلك فإن الهياكل البيروقراطية الناشئة، والتي تشمل هيئات مثل "المكتب التنفيذي" و"الهيئة العامة للزكاة"، تمثل الدولة العميقة الفعلية وتعمل بمعزل عن المؤسسات الرسمية المعلنة، مما يكرس نموذجاً لحوكمة المتمردين يهدف إلى الاستبدال وليس المشاركة (Nagi, 2020; Sana'a Center for Strategic Studies, 2019; Fraihat & Alijla, 2023). والمشرف، الذي لا يتمتع بأي صفة قانونية أو دستورية ولكنه مسلح بولائه المطلق لعبد الملك الحوثي، يمتلك صلاحيات فعلية مطلقة تتجاوز بكثير صلاحيات الوزير أو المحافظ أو مدير المؤسسة (Kendall, 2019).

فهو الذي يقرر التعيينات، ويتحكم في الموارد المالية، ويشرف على تنفيذ التوجيهات القادمة من هياكل السلطة الحوثية، مثل المكتب التنفيذي (UN Security Council, 2019). لقد وثقت تقارير عديدة، بما فيها شهادات مسؤولين، كيف أن الوزراء في حكومة صنعاء لا يستطيعون اتخاذ أي قرار استراتيجي أو حتى صرف مبالغ مالية دون موافقة المشرف الحوثي المعين في وزاراتهم. هذه الشبكة الخفية، كما حللتها الباحثة إليزابيث كيندال، أن المسؤولين الرسميين أصبحوا مجرد أدوات لتسيير الأعمال اليومية، بينما القرارات

الحقيقية تتخذ بالكامل من قبل المشرفين، مما يضمن خضوع جهاز الدولة بكامله، ليس فقط سياسياً بل وإدارياً ومالياً، لأجندة الميليشيا (Kendall, 2019).

المطلب الثاني: تسليح النظام القضائي

أدركت ميليشيا الحوثي مبكراً حقيقة استراتيجية مفادها أنه لن يكتمل إحكام سيطرتهم على الدولة والمجتمع دون إخضاع السلطة الثالثة، أي السلطة القضائية، التي تمثل الملاذ الأخير للمواطن. ولذلك، شنت الميليشيا هجوماً ممنهجاً على القضاء، بهدف تفريغه من استقلاليته وتحويله من حصن للحقوق إلى أداة بطش تستخدم للانتقام من الخصوم، وشرعنة النهب، وإرهاب المجتمع (Mwatana for Human Rights, 2021).

الفرع الأول: حوثنة القضاء

بدأت العملية الممنهجة من قمة الهرم القضائي، عبر ما يمكن تسميته بـ "حوثنة" القضاء. تم تعيين قضاة وشخصيات قضائية معروفة بولائها المطلق للجماعة في مناصب مفصلية، كرئاسة مجلس القضاء الأعلى، ورئاسة المحكمة العليا، ومنصب النائب العام (Sana'a Center for Strategic Studies, 2020). لم تكن هذه التعيينات تستند إلى معايير الكفاءة أو الأقدمية القضائية التي ينص عليها القانون، بل كانت تستند حصراً إلى معيار الولاء العقدي والفكري والسياسي للميليشيات الحوثية.

في المقابل، واجه القضاة المستقلون حملة إقصاء وتهميش؛ فقد تم نقل العديد منهم، وإحالة آخرين قسراً للتقاعد. أما من تجرأ على معارضة هذه الإجراءات، فقد تعرض لتهديدات، أو للاختطاف، أو للتصفية الجسدية، كما في واقعة اغتيال القاضي محمد حمران في صنعاء أواخر عام ٢٠٢٠م (Mwatana for Human Rights, 2021). هذه السيطرة الكاملة أفقدت القضاء أي استقلالية هيكلية، وجعلته مجرد إدارة تابعة للجهاز الأمني والسياسي للجماعة.

الفرع الثاني: استخدام القضاء لقمع المعارضين للمليشيات الحوثية

تم استخدام المحكمة الجزائية التي كانت تُعنى بقضايا الإرهاب وأمن الدولة، كسلاح رئيس ضد المعارضين، حيث تحولت إلى أداة لإصدار أحكام إعدام جماعية ضد آلاف الخصوم السياسيين والصحفيين والناشطين (Human Rights Watch, 2020). وأصدرت المحكمة أحكام إعدام بحق آلاف المعارضين، بمن فيهم رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته في محاكمة غيابية، وعشرات من أعضاء مجلس النواب، وعدد كبير من الصحفيين، مثل الصحفيين الأربعة الذين حكم عليهم بالإعدام في أبريل ٢٠٢٠م (Amnesty International, 2020).

هذه المحاكمات، كما وثقتها منظمة العفو الدولية بالتفصيل، كانت صورية بشكل فاضح. فقد حُرم المتهمون من أبسط حقوق الدفاع، وتم منعهم من توكيل محامين، وتعرضوا لتعذيب وحشي لانتزاع اعترافات،

وحوكموا بناءً على تهم ملفقة مثل إعانة العدوان (Amnesty International, 2020). كانت الأحكام جاهزة سلفاً، وهدف المحاكمات لم يكن تحقيق العدالة، بل إرهاب المجتمع (Amnesty International, 2020).

الفرع الثالث: الحارس القضائي الحوثي للاستيلاء على ممتلكات المعارضين

لم يقتصر تسليح القضاء على تصفية الأرواح، بل امتد لتصفية الممتلكات، حيث استحدثت الميليشيا كياناً غير قانوني أطلقت عليه اسم "الحارس القضائي" (UN Panel of Experts on Yemen, 2021). أُوكلت إليه مهمة الاستيلاء على أصول وممتلكات كل من تعتبرهم الميليشيات الحوثية معارضين لها، عبر أحكام قضائية صورية، استولى الحارس القضائي على أصول تقدر بمليارات الدولارات في أوسع عملية نهب منظم في تاريخ اليمن (Sana'a Center for Strategic Studies, 2021).

وشملت الأصول المنهوبة: شركات، بنوك، مصانع، مستشفيات، وجامعات خاصة، وعقارات تعود لآلاف السياسيين ورجال الأعمال المعارضين. هذه الممتلكات المنهوبة لم يتم توريدها لخزينة الدولة، بل يوجه ريعها لتمويل المليشيات الحوثية، وتحقيق ثراء فاحش لقادتها ومشرفيها، وهي عملية وثقها فريق خبراء الأمم المتحدة بالتفصيل، واعتبرها جريمة اقتصادية منظمة وجزءاً من استراتيجية الحرب الحوثية (UN Panel of Experts on Yemen, 2021).

المطلب الثالث: هندسة الانهيار الاقتصادي وخلق مجتمع التبعية

لم تكن الأزمة الاقتصادية الخانقة والشاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين مجرد ضرر جانبي أو نتيجة حتمية للحرب والحصار كما تحاول الميليشيا تصويرها. بل كانت، وبشكل كبير ومدروس، نتاجاً لاستراتيجية اقتصادية مدمرة ومتعمدة، تم تصميمها وهندستها لتحقيق ثلاثة أهداف متكاملة ومترابطة:

١. التمويل الذاتي للميليشيا وآلتها الحربية عبر بناء اقتصاد طفيلي قائم على النهب والجباية.
٢. الإفقار الممنهج للشعب لتحطيم أي قدرة أو دافع لديه للمقاومة.
٣. السيطرة الكاملة على مقدرات الحياة واستخدام الغذاء والمساعدات كأدوات للتحكم السياسي والاجتماعي (Bachman, 2024).

الفرع الأول: الجبايات والإتاوات التي فرضتخا مليشيات الحوثي

قامت الميليشيا بشكل منهجي ببناء اقتصاد لا يعتمد على الإنتاج أو القيمة المضافة، بل يقوم حصراً على الاستنزاف والامتصاص والنهب (Sana'a Center for Strategic Studies, 2021)، فقد فرضت الميليشيا الحوثية شبكة معقدة ومرهقة من الجبايات والإتاوات غير القانونية على كل نشاط اقتصادي، وعلى كل شيء

وكل شخص، بدءاً من كبريات الشركات التجارية والمصارف وانتهاءً بالباعة المتجولين في الشوارع وأصحاب المحلات الصغيرة (UN Panel of Experts on Yemen, 2022).

وقد أدت هذه السياسات، بالإضافة إلى التلاعب بالمساعدات الإنسانية، إلى تفكيك شبكات الحماية الاجتماعية التقليدية والرسمية، مما جعل النخب السياسية والاقتصادية تتحكم بشكل مباشر في آليات البقاء لدى المواطنين، وهو ما يمثل عنصراً أساسياً في سياسات الصراع (Putzel & van der Kalen, 2021). وأبرز هذه الجبايات هو إعادة فرض "ضريبة الخمس" ذات الدلالة السلالية، والتي تستقطع ٢٠٪ من الموارد وتذهب حصراً لصالح ما يسمى بآل البيت، بالإضافة إلى ذلك، تم ابتداع جبايات متعددة ومستمرة تحت مسميات مختلفة مثل دعم المجهود الحربي، دعم المولد النبوي وباقي الفعاليات الدينية، وضريبة الزكاة التي يتم تحصيلها بالقوة وبمبالغ باهظة وباستخدام معايير خاصة بالجماعة لا علاقة لها بالفقه الإسلامي الصحيح.

هذه السياسة، كما يحللها الباحث فارس المسلمي بالتفصيل، أدت إلى نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني: أدت إلى نتائج كارثية، من ذلك التدمير المنهجي للقطاع الخاص، وهروب رؤوس الأموال القليلة المتبقية، وتوقف آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية. كما أدت هذه السياسة إلى جعل الحياة لا تطاق للمواطن العادي، وحولت كل تاجر ومستثمر إلى مجرد "ممول" دائم لآلة الحرب الحوثية، تحت تهديد السلاح والاعتقال ومصادرة الممتلكات (Al-Muslimi, 2021; Bachman, 2024).

الفرع الثاني: استيلاء مليشيات الحوثي على موارد البنك المركزي وإيقاف صرف مرتبات الموظفين

كانت إحدى أكثر الخطوات وحشية وتدميراً التي اتخذتها الميليشيا هي قرارها بالاستيلاء على موارد البنك المركزي في صنعاء وإيقاف صرف مرتبات أكثر من مليون موظف مدني وعسكري في القطاع العام، وذلك منذ شهر أغسطس من عام ٢٠١٦م. وهذا الإجراء لم يوفر للميليشيا فقط سيولة نقدية هائلة لتمويل حروبها وإثراء قادتها، بل كان، في جوهره، بمثابة حكم بالإعدام الاقتصادي البطيء على ملايين الأسر اليمنية التي كانت تعتمد على هذه المرتبات كمصدر دخل وحيد (UN Panel of Experts on Yemen, 2018).

وهذا الإفقار الشامل لم يكن هدفه اقتصادياً فحسب، بل كان سياسياً واجتماعياً بامتياز. فقد هدفت الميليشيا من خلاله إلى خلق مجتمع جائع، ومنهك، ومنشغل فقط بالبحث اليومي عن لقمة العيش، وبالتالي يفقد أي قدرة أو طاقة أو حتى دافع للتفكير في السياسة أو مقاومة المشروع الحوثي (Bachman, 2024). كما ساهمت سياساتهم النقدية التدميرية، مثل منع تداول الطبعات الجديدة من العملة التي تصدرها الحكومة الشرعية، في شطر الاقتصاد اليمني، وخلق فوضى نقدية عارمة، وتدمير قيمة العملة الوطنية في مناطق سيطرتهم، مما زاد من معاناة الناس بشكل لا يوصف (Sana'a Center for Strategic Studies, 2021).

الفرع الثالث: تسليح المساعدات الإنسانية

لقد أتقنت ميليشيا الحوثي استراتيجية تسليح المساعدات الإنسانية وحولتها إلى أداة فعالة للسيطرة والابتزاز والهندسة الاجتماعية. لقد وثق برنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات الدولية بشكل متكرر قيام الميليشيا بعمليات نهب واسعة للمساعدات الغذائية وتحويل مسارها عن مستحقيها لبيعها في الأسواق السوداء، أو توزيعها بشكل تفضيلي على مقاتليها والموالين لها (World Food Programme, 2019).

والأخطر هو استخدام قوائم المساعدات كأداة للابتزاز السياسي؛ ففي كثير من المناطق، يتم ربط الحصول على سلة غذائية بإرسال أحد أبناء الأسرة للقتال، أو بحضور الدورات الثقافية (جلسات غسيل الأدمغة)، أو بتقديم معلومات عن الجيران. هذا التلاعب اللاإنساني حوّل المساعدات الدولية إلى وقود للحرب، وسلاح لضمان خضوع المجتمع، ومكافأة للموالين وعقاب للمعارضين والمحايدين (Durac, 2019).

المبحث الثالث: الهندسة العقدية والفكرية وتدمير الإنسان اليمني

يستعرض هذا المبحث الجانب الأكثر خطورة واستدامة في مشروع ميليشيا الحوثي وهي الحرب الشاملة والمفتوحة على روح وهوية وذاكرة المجتمع اليمني، حيث يحلل هذا القسم كيف سعت مليشيات الحوثي بشكل منهجي إلى إعادة برمجة وعي جيل كامل، وتفكيك الروابط الاجتماعية والأخلاقية، وتدمير القيم التي شكلت نسيج الأمة اليمنيّة لقرون (Kendall, 2019). كما سيركز هذا المبحث على ثلاث استراتيجيات مترابطة تتجاوز الانتهاكات المادية لتصل إلى مستوى الإبادة المجتمعية.

١. تسليح النظام التعليمي والثقافي وتحويله إلى مصنع لإنتاج مقاتلين عقائديين بدلاً من مواطنين.
٢. التدمير الممنهج للروابط المجتمعية التقليدية وبث الخوف والرعب لكسر أي إرادة للمقاومة.
٣. قمع المرأة وتوظيفها كأداة لتدمير القيم وبنية الأسرة، التي تمثل نواة المجتمع.

المطلب الأول: تسليح التعليم ومحو الذاكرة الوطنية

نفذت الميليشيا الحوثية استراتيجية متكاملة وقاسية للسيطرة على طفولة اليمن، تتراوح بين التجنيد العسكري المباشر لتغذية آلة الحرب، والهندسة الشاملة والعميقة للنظام التعليمي بأكمله (ACAPS, 2021).

الفرع الأول: تغيير المناهج الدراسية

نفذ الحوثيون عملية تطهير شاملة وممنهجة للكتب المدرسية من أي محتوى يعتبرونه مخالفاً لعقيدتهم وأفكارهم أو مهدداً لسرديتهم الدينية والسياسية، وقد شمل هذا بشكل أساسي حذف أي إشارة إيجابية إلى رموز الجمهورية اليمنية، وتاريخ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م التي أطاحت بحكم الإمامة، ومبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ووُصِف الجمهوريون في المناهج الجديدة بأنهم "انقلابيون وعملاء للخارج". في المقابل، تم

إدراج مواد جديدة تمجد تاريخ حكم الإمامة بشكل انتقائي ومزور، وتقدم قادة الحوثة، خصوصاً مؤسسها حسين و عبد الملك، كشخصيات مقدسة ومنقذة وأعلام هدى (Noman & Al-Hamdani, 2022).

الفرع الثاني: التحويل الممنهج لمواد الدينية والتاريخية الى منصات لبث الكراهية

يتم التحويل الممنهج لمواد التربية الإسلامية والتاريخ واللغة العربية إلى منصات لبث الكراهية وتكفير كل من يخالفهم في الرأي. وتم استبدال مفهوم "المواطنة" القائم على الحقوق والواجبات المتساوية، بمفهوم لولاء لقائد المسيرة القرآنية المزعومة، القائم على الطاعة العمياء. كما أُدرجت "الصرخة" وشعار الجماعة في أغلفة الكتب وفي داخلها، وتم تحويلها من شعار سياسي إلى نص شبه مقدس يُردد يومياً في طابور الصباح، كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، بهدف غرسها في اللاوعي الجمعي للأطفال (Battaglia, 2019).

الفرع الثالث: فرض بديل معرفي مقدس لديهم

لم تكتف الميليشيا الحوثية بتغيير المناهج المدرسية، بل عمدت إلى فرض مصدر معرفي بديل وأعلى سلطة وتقديسا لديهم، وهو سلسلة محاضرات حسين الحوثي المعروفة باسم "الملازم". هذه المحاضرات، المليئة بالخرافات، والتفسيرات المنحرفة للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ونظريات المؤامرة، أصبحت مادة إلزامية في كافة مراحل التعليم، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، وفي كل المؤسسات الحكومية. يُطلب من الطلاب والموظفين حفظها، وتُعقد الاختبارات والترقيات بناءً على مدى استيعابها. هذا الإجراء الخطير يهدف إلى إلغاء التفكير النقدي تماماً، وتقديم "رؤية" حسين الحوثي كحقيقة مطلقة مقدسة لا تقبل الجدل، وتشكيل عقلية قطيعية ترى العالم من منظور واحد فقط (Palik, 2024).

الفرع الرابع: حملة ممنهجة للتطهير ضد المعلمين وأساتذة الجامعات

قامت مليشيات الحوثي بتنفيذ حملة تطهير واسعة ضد المعلمين الذين قاوموا المناهج الجديدة، حيث تعرض الآلاف منهم للاعتقال، والفصل التعسفي. وتم استبدالهم بأشخاص موالين للميليشيا الحوثية دون أي مؤهلات تربوية، حيث يكفي التزامهم العقدي والفكري والولاء المطلق وحضورهم "للدورات الثقافية"، وقد أدى هذا إلى انهيار كامل للمعايير التعليمية (Battaglia, 2019). كما تم تحويل البيئة المادية للمدرسة إلى فضاء للدعاية؛ فالجدران أصبحت مغطاة بصور قتلى الحوثيين وقادة إيران وحزب الله، والفصول الدراسية يزورها مجندون لحث الطلاب على الالتحاق بالجبهات. والهدف النهائي هو إحداث محو ثقافي شامل للقضاء على الهوية الوطنية اليمنية، واستبدالها بهوية طائفية ضيقة معادية لمحيطها العربي والإسلامي (Durac, 2019).

الفرع الخامس: المخيمات الصيفية وتجنيد الجيل الجديد

تُعد "المخيمات الصيفية" أخطر وأسرع أدوات المليشيات الحوثية في تجنيد الجيل الجديد تحت ستار الأنشطة الترفيهية، حيث يتم استدراج مئات الآلاف من الأطفال والمراهقين إلى هذه المراكز، التي هي في حقيقتها معسكرات للتجنيد العقدي والفكري والعسكري، فيتم إخضاع الأطفال لبرامج مكثفة من غسيل الأدمغة عبر محاضرات "الملازم" وتدريبهم على استخدام الأسلحة. ولقد وثقت تقارير الأمم المتحدة بالتفصيل كيف يتم استغلال فقر الأسر لإغرائهم بإرسال أطفالهم مقابل سلال غذائية، وبكل أسف فإن هذه المخيمات لا تنتج مواطنين، بل جيلاً تم تدجينه على ثقافة العنف والكراهية، جاهزاً ليكون وقوداً لحروب مليشيات الحوثية المستقبلية، مما يضمن استمرارية الصراع (UN Security Council, 2023).

المطلب الثاني: تفكيك النسيج الاجتماعي وخلق مجتمع الخوف والرعب

لجأت ميليشيا الحوثي إلى استراتيجية ممنهجة لتفكيك الروابط الاجتماعية وترسيخ مناخ من الخوف الشامل، لفرض مشروعها الشمولي على مجتمع متنوع، حيث مثل تجنيد الأطفال، رغم كونه جريمة حرب ركيزة مركزية في استراتيجيتها، ولقد كشفت تحقيقات فريق خبراء الأمم المتحدة ومنظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومواطنة عن وجود آلة تجنيد أطفال واسعة تعمل عبر آليات متعددة منها: (Sheikh et al. 2022)

١. **الإكراه الاقتصادي**: استغلال الأزمة الإنسانية بتقديم إغراءات مالية أو غذائية للأسر المعدمة مقابل أطفالها (UN Security Council, 2023).
٢. **الضغط الاجتماعي والقبلي**: يمارس "المشرفون" ضغطاً هائلاً على شيوخ القبائل لتوفير حصص تجنيد، وتهديد العائلات الرافضة بالعقاب (Al-Dawsari, 2024).
٣. **التجنيد القسري والاختطاف**: اقتياد الأطفال من منازلهم ومدارسهم وإرسالهم مباشرة لمعسكرات التدريب، ليُستخدموا لاحقاً كوقود للمدافع في "موجات بشرية" انتحارية (Sheikh et al., 2022).

الفرع الأول: تدمير مليشيات الحوثي للنسيج القبلي اليمني

أدرك الحوثيون أهمية القبيلة في اليمن فعملوا على تدميرها من الداخل عبر تهميش واغتيال المشايخ التقليديين واستبدالهم بموالين لهم، وإحياء الثارات القديمة لتمزيق وحدة القبائل (Brandt, 2017).

الفرع الثاني: تفجير مليشيات الحوثي لمنازل المعارضين وشبكة السجون السرية

لقد وثقت منظمات حقوقية قيام الميليشيا بتفجير أكثر من ٩٠٠ منزل لمعارضين (Yemeni Network for Rights and Freedoms, 2021). هذه العملية لا تهدف فقط لمعاقبة المعارض، بل هي رسالة إرهاب للمجتمع مفادها أن المعارضة ستكلفك كل شيء، بما في ذلك مأوى عائلتك. يضاف إلى ذلك شبكة

السجون السرية التي يقبع فيها آلاف "المخفيين قسراً" ويتعرضون لأبشع أنواع التعذيب، مما يخلق جواً من الخوف يجعل كل شخص يخشى التعبير عن رأيه (Amnesty International, 2021).

المطلب الثالث: استهداف المرأة وتدمير القيم وتفكيك الأسرة

شكل الهجوم الممنهج على المرأة اليمنية جزءاً مركزياً من مشروع الحوثي لتدمير المنظومة الأخلاقية للمجتمع، عبر عدة أساليب ممنهجة من أهمها:

١. فرض قيود غير مسبوقة على لباس المرأة، وحقها في التعليم والعمل، والتنقل، وهي قيود تتناقض مع الأعراف اليمنية التقليدية (UN Panel of Experts on Yemen, 2020).
٢. إنشاء جهاز الزينبيات وهو جهاز شرطة نسائي عقائدي مهمته قمع الاحتجاجات النسائية، والمشاركة في اقتحام المنازل، واعتقال الناشطات (Acland, 2020).
٣. الاعتقال والعنف الجنسي كسلاح حرب حيث وثق فريق خبراء الأمم المتحدة قيام الميليشيا باعتقال مئات النساء وتعريضهن في سجون سرية للتعذيب، وفي حالات موثقة تم استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي الممنهج كسلاح حرب لإذلالهن، وتدمير سمعتهن، وكسر أسرهن والمجتمع المحيط بهن (UN Panel of Experts on Yemen, 2020).

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة أن ممارسات ميليشيا الحوثي في اليمن ليست مجرد نواتج ثانوية للحرب، بل هي التطبيق المنهجي لما صاغته هذه الدراسة بمصطلح "الجَرْوَلَة" (Jarwalah): وهو مشروع شمولي هجين يدمج بين الرجعية السلالية للإمامة الجارودية والآليات القمعية الحديثة لولاية الفقيه الإيرانية. لقد أظهر التحليل كيف تم استخدام المحو الدستوري، وتسليح القضاء، وهندسة الاقتصاد، وعسكرة التعليم كأدوات متكاملة في استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق "إبادة مجتمعية عبر المحو المنهجي لهوية وذاكرة ومستقبل الدولة اليمنية. إن النتيجة النهائية لعملية "الجَرْوَلَة" هذه، إن لم يتم التصدي لها، هي خلق "جيل ضائع" يهدد أي فرصة للسلام والاستقرار الإقليمي، ويمثل تهديداً وجودياً لكيان الدولة اليمنية الموحدة.

التوصيات

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بتبني استجابة استراتيجية شاملة تتجاوز إدارة الأزمة، وتتمثل في الأتي:

١. الانتقال من توثيق الانتهاكات كجرائم حرب إلى جرائم ضد الإنسانية، مع عقوبات فردية على مسؤولي الأجهزة القمعية (تعليمية ودعائية).

٢. دعم إعلام وتعليم بديل لتوعية الأجيال، مع إصلاح المساعدات برضابة صارمة وتحويلات نقدية مباشرة لمنع تسليحها.

٣. جعل مساءلة المشروع الأيديولوجي وتفكيك هياكله شرطاً مسبقاً للسلام، لإنقاذ أطفال اليمن وهوية دولته.

Acknowledgement
This study was funded by the Persatuan Kakitangan Akademik Universiti Sains Islam Malaysia (PKAUSIM) under the PTJ Research Grant with the code PPPPI/PTJ-PKAUSIM/FSU/USIM/111024.

REFERENCES

ACAPS. (2021). *Yemen: The Impact Of Houthi Curriculum Changes On Education In Northern Yemen* (Briefing Note). ACAPS. https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20210729_acaps_briefing_note_impact_of_houthi_curriculum_changes_on_education_in_yemen.pdf

Acland, C. (2020, December 17). *Yemen's Zainabiyat: the Houthis' 'Morality Police'*. Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). https://acleddata.com/2020/12/17/yemens-zainabiyat-the-houthis-morality-police/

Amnesty International. (2019, July 9). *Yemen: Huthis' 'Specialized' Court Sentences 30 Political Opponents To Death In Sham Trial* [Press release]. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/07/yemen-huthis-specialized-court-sentences-30-political-opponents-to-death-in-sham-trial/

Amnesty International. (2020, April 13). *Yemen: Houthi-Run Court Sentences Four Journalists To Death After 'Grossly Unfair Trial'* [Press release]. https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2020/04/yemen-houthirun-court-sentences-four-journalists-to-death-after-grossly-unfair-trial/

Amnesty International. (2021). *"God Knows If They Are Alive": Enforced Disappearance In Yemen*. (MDE 31/4651/2021). https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/4651/2021/en/

Ardemagni, E. (2017). *The Houthi-Saleh alliance: A political marriage of convenience. Italian Institute for International Political Studies (ISPI)*. https://www.ispionline.it/en/publication/houthi-saleh-alliance-political-marriage-convenience-17218

Auda, J. (2008). *Maqasid Al-Shariah As Philosophy Of Islamic Law: A Systems Approach*. International Institute of Islamic Thought (IIIT).

Bachman, J. M. (2024). *The Houthi Economy Of Control. Carnegie Endowment For International Peace*. https://carnegieendowment.org/2024/02/15/houthi-economy-of-control-pub-91599

Baron, A. (2015). *Yemen: A Proxy War?* Orient, 56(4), 11-17.

Battaglia, H. (2019). *How The Houthi Movement Has Hijacked Yemeni Education*. Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/analysis/7914

Battaglia, L. S. (2019). *Music To Yemen's Ears: Could A New Orchestra In Yemen Signal The End Of Oppressive Houthi Rule?* Index on Censorship, 48(4), 111-112. https://doi.org/10.1177/0306422019895464

Brandt, M. (2017). *Tribes And Politics In Yemen: A History Of The Houthi Conflict*. Oxford University Press.

Carboni, A. (2025). *The Houthi Movement And The Management Of Instability In Wartime Yemen*. Civil Wars. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/13698249.2024.2347144

Dostal, J. M. (2021). *From Fragile To Collapsed Statehood: The Case Of The Republic Of Yemen (1990-2020)*. Korean Journal of Policy Studies, 36(1), 1-21.

Dresch, P. (2000). *A History Of Modern Yemen*. Cambridge University Press.

Durac, V. (2019a). *A War Of Positions: The Political And Military Consequences Of Yemen's Civil War*. In H. Lackner (Ed.), Why Yemen matters: A society in transition (pp. 119-132). Saqi Books.

Durac, V. (2019b). *The Limits Of The Sectarian Narrative In Yemen*. Global Discourse, 9(4), 651-665. https://doi.org/10.1332/204378919X15718898814430

Al-Dawsari, N. (2024). *How The Houthis' New Tribal Strategy Is Reshaping Yemen. Carnegie Endowment For International Peace*. https://carnegieendowment.org/2024/02/07/how-houthis-new-tribal-strategy-is-reshaping-yemen-pub-91544

Fraihat, I., & Alijla, A. (Eds.). (2023). *Rebel Governance In The Middle East*. Palgrave Macmillan.

Halliday, F. (2002). *Arabia Without Sultans*. Saqi Books.

Haykel, B. (2003). *Revival And Reform In Islam: The Legacy Of Muhammad Al-Shawkani*. Cambridge University Press.

Haykel, B. (2015). *The Houthis: A Zaydi Revivalist Political Movement*. In C. Bonnefoy (Ed.), Yemen and the world: Beyond insecurity (pp. 59-75). Hurst & Co. / Oxford University Press.

Al-Houthi, H. B. (n.d.-a). *Khatar Dukhul Amrika Al-Yaman [The Danger Of America Entering Yemen]*. In Al-Malazim al-Dirasiyya. Retrieved from various online archives of Houthi primary sources.

Al-Houthi, H. B. (n.d.-b). *Al-Shi'ar Silah Wa Mawqif [The Slogan Is A Weapon And A Stance]*. In Al-Malazim al-Dirasiyya. Retrieved from various online archives of Houthi primary sources.

Al-Houthi, H. B. (n.d.-c). *Surat Al-Ma'idah - Dars 3 [Al-Ma'idah Surah - Lesson 3]*. In Al-Malazim al-Dirasiyya. Retrieved from various online archives of Houthi primary sources.

Al-Houthi, H. B. (n.d.-d). *Wa-Minhum Man Yaqul I'dhan Li Wa-La Taftinni [And Among Them Is He Who Says, "Permit Me And Do Not Tempt Me"]*. In Al-Malazim al-Dirasiyya. Retrieved from various online archives of Houthi primary sources.

Human Rights Watch. (2020, September 3). *Yemen: Houthi Courts Persecute Opponents*. https://www.hrw.org/news/2020/09/03/yemen-houthi-courts-persecute-opponents

Ibn Hanbal, A. (n.d.). *Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal*. S. al-Arna'ut et al., Eds. Mu'assasat al-Risalah.

International Crisis Group. (2016). *Yemen: Is Peace Possible?* (Middle East Report N°167). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemen-peace-possible

International Crisis Group. (2017). *Yemen's Al-Houthi Movement: From Local To National* (Middle East Report N°182).

Juneau, T. (2024). *How War In Yemen Transformed The Iran-Houthi Partnership*. Studies in Conflict & Terrorism. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/1057610X.2021.1954353

Kendall, E. (2019a). *The Houthi 'State' In Yemen: A Modern Incarnation Of The Zaydi Imamate?* Bustan: The Middle East Book Review, 10(1), 22-49. https://brill.com/view/journals/bustan/10/1/article-p22_3.xml

Kendall, E. (2019b). *The Houthi 'State' In Yemen: A Modern Model Of Traditional Power*. The Royal Institute of International Affairs (Chatham House).

Knights, M., & Levitt, M. (2018). *The Houthi-Hezbollah-IRGC Nexus*. The Washington Institute for Near East Policy.

Makara, M. (2023). *Empty Threats And Aid Weaponization: Understanding The International Response To Yemen's Humanitarian Crisis*. Journal of the Middle East and Africa, 14(4), 431-447. https://doi.org/10.1080/21520844.2023.2240220

Al-Muslimi, F. (2021). *The Houthi War Economy: From Racketeering To Oligarchy*. Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/15286

Mwatana for Human Rights. (2021). *Devastated Judiciary: Politicization And Collapse Of The Justice System In Yemen*. https://mwatana.org/en/devastated-judiciary/

Mwatana for Human Rights. (2022). *Withering Life: The Human Rights Situation In Yemen In 2021*. Annual Report.

Nagi, A. (2020, May 19). *The Houthi's Public Authority: A State Of Absolute Wilayah*. Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/analysis/9796

Noman, A. (2025). *Narrating War And Its Tragedies: A Thematic Study Of Fikria Shahra's Shams Awam*. Cogent Arts and Humanities, 12(1). https://doi.org/10.1080/23311983.2025.2471191

Noman, A., & Al-Hamdani, S. (2022). *Pedagogy Of Hate: The Houthi Curriculum Of Intolerance*. Mideast Center for Reporting and Analysis. https://mideastcenter.org/wp-content/uploads/2023/10/Noman_2.pdf

Palik, C. (2024a). *Ansar Allah (Houthi Rebels)*. In A. Ram (Ed.), Handbook of terrorist and insurgent groups: A global survey of threats, tactics, and characteristics. Routledge.

Palik, C. (2024b). *The Ties That Bind: The Houthis' Enduring Hold On Northern Yemen*. Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/21575

Putzel, J., & van der Kalen, L. (2021). *Elite Bargains, Conflict, And The Politics Of Social Protection In Yemen*. Development Policy Review, 39(6), 920-936. https://doi.org/10.1111/dpr.12513

Republic of Yemen. (1991, as amended 2001). *Constitution of the Republic of Yemen*.

Salisbury, P. (2017). *Yemen: National Chaos, Local Order (Chatham House Report)*. The Royal Institute of International Affairs. https://www.chathamhouse.org/2017/12/yemen-national-chaos-local-order

Sana'a Center for Strategic Studies. (2019). *The Houthi State: A Detailed Look At The Group's Nascent Bureaucracy*. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/7581

Sana'a Center for Strategic Studies. (2020). *Yemen's Justice System: A Tool Of War, An Obstacle To Peace (Yemen Policy Brief)*. https://sanaacenter.org/publications/policy-briefs/11545

Sana'a Center for Strategic Studies. (2021). *Yemen's Fractured Banking Sector And The Riyal's Duelling Exchange Rates*. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/14980

Serjeant, R. B. (1969). The Zaydīs. In A. J. Arberry (Ed.), *Religion In The Middle East: Three Religions In Concord And Conflict*. Vol. 2: Islam (pp. 285-301). Cambridge University Press.

Al-Shatibi, Abu Ishaq. (n.d.). *Al-Muwafaqat Fi Usul Al-Shari'a [The Reconciliations In The Principles Of Islamic Jurisprudence]*. (A. Diraz, Ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Sheikh, A., Carboni, A., & Al-Hassani, A. (2022). *A State Of Fragmentation: An Analysis Of Houthi Rule*. Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). https://acleddata.com/2022/10/20/a-state-of-fragmentation-an-analysis-of-houthi-rule/

Shuja al-Deen, M. (2019, July 24). *The Khums, A Revived Houthi Tax Feeds Religious, Social And Economic Strife*. Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/analysis/7912

United Nations Secretary-General. (2023). *Children And Armed Conflict (A/77/895–S/2023/363)*.

United Nations Security Council. (2016). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2016/73)*.
United Nations Security Council. (2018). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2018/68)*.
United Nations Security Council. (2019). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2019/83)*.
United Nations Security Council. (2020). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2020/79)*.
United Nations Security Council. (2021). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2021/79)*.
United Nations Security Council. (2022). *Final Report Of The Panel Of Experts On Yemen (S/2022/83)*.
Vom Bruck, G. (2005). *Islam, Memory, And Morality In Yemen: Ruling Families In Transition*. Palgrave Macmillan.
World Food Programme. (2019, June 20). *WFP Statement On The Partial Suspension Of Operations In Yemen* [Press release]. https://www.wfp.org/news/wfp-statement-partial-suspension-operations-yemen
Yemeni Network for Rights and Freedoms. (2021). *Tafjir Al-Manazil: Jarimah Didda Al-Insaniyyah [Detonating Homes: A Crime Against Humanity]*. Annual Report.
Zweiri, M. (2016). *Iran And Political Dynamism In The Arab World: The Case Of Yemen*. Digest of Middle East Studies, 25(1), 21-39. https://doi.org/10.1111/dome.12078

نفي

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.